

نص رقم إ. ض 2010/19

مذكرة عامة عدد 2010 /12

الموضوع : حول المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية
الملحق : قائمة في منتجات الصيد البحري الخاضعة للمعلوم لتمويل الراحة البيولوجية

تلخيص

المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية

- 1 - تم بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 إحداث نظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وبتحويلها.
- 2- نص الفصل الثاني من القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 على إحداث مرسوم لتمويل الراحة البيولوجية.
- 3- يوظف المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية على منتجات الصيد البحري عند التصدير أو البيع بالسوق المحلية :
- بنسبة 1% على رقم المعاملات المحقق عند البيع بالسوق المحلية.
- بنسبة 2% من القيمة الديوانية عند التصدير.
- 4- يستخلص المعلوم :
- بالنسبة إلى البيوعات بالسوق المحلية : كما هو الشأن بالنسبة إلى المعلوم الموظف على منتجات الصيد البحري لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- بالنسبة إلى التصدير كما هو الشأن بالنسبة إلى المعاليح الديوانية.
- 5- نص الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2010 على إحداث صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وطبقا لأحكام الفصل 12 من القانون المذكور يرصد مردود المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية لفائدته.

تم بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 كما تم تنقيحه بالفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2009 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2010 إحداث معلوم لتمويل الراحة البيولوجية يستخلص لفائدة صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري المحدث بمقتضى الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2010.

وتهدف هذه المذكرة إلى شرح الأحكام المذكورة.

(1) تعريف نظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري

تم بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 إحداث نظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري يتمثل في توقيف نشاط أو عدة أنشطة صيد بحري وجوبا لفترة زمنية لا تتجاوز 3 أشهر قابلة للتجديد وبمناطق بحرية مهددة بكثافة الاستغلال أو بتقلص ثرواتها البحرية الحية. يمول النظام عن طريق معلوم يوظف على منتجات الصيد البحري عند التصدير و البيع بالسوق المحلية.

(2) ميدان تطبيق المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية

يستوجب المعلوم المحدث بالقانون عدد 17 لسنة 2009 لفائدة صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري على منتجات الصيد البحري، بما في ذلك المنتجات من السمك المربي، المنصوص عليها بالقائمة المدرجة بالفصل 14 من القانون عدد 27 لسنة 1982 المؤرخ في 23 مارس 1982 والمتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1982 على الإنتاج المحلي عند تسويق المنتجات المذكورة بالجملة داخل أسواق الجملة أو خارجها و عند التصدير بصرف النظر عن النظام الجبائي الذي تخضع له المؤسسة المصدرة سواء كانت :

- مؤسسة مصدرة جزئيا أو كليا ناشطة في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات،

- شركة تجارة دولية تنشط في إطار القانون عدد 42 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالنظام المطبق على ممارسة أنشطة شركات التجارة الدولية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة،

- مؤسسة تنشط بفضاءات الأنشطة الاقتصادية طبقا لأحكام القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بفضاءات الأنشطة الاقتصادية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

وبالتالي فإن عمليات التوريد لا تخضع للمعلوم المذكور.

3) أساس المعلوم ونسبته

يوظف المعلوم بنسبة :

- 1% على رقم المعاملات المحقق عند البيع بالسوق المحلية،
- 2% على القيمة الديوانية عند التصدير.

4) طرق وأجال الاستخلاص

4-1- بالنسبة إلى عمليات البيع بالسوق المحلية

يستخلص المعلوم بالنسبة إلى البيوعات بالسوق المحلية عن طريق خصم من المورد كما هو الشأن في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. ويتولى القيام بالخصم من المورد :

- وكلاء الأسواق إذا تم البيع داخل سوق الجملة،

- مصنعي المصبرات الغذائية بالنسبة إلى البيوعات المحققة خارج سوق الجملة،

- وكل متدخل آخر في تسويق هذه المنتجات بالجملة إذا لم يتم إثبات دفع سابق للمعلوم.

وتدفع المبالغ المخصومة لدى قابض المالية المختص على أساس تصريح حسب نموذج تعده الإدارة يودع خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الخصم بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين والثمانية وعشرون يوما الأولى من نفس الشهر بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين.

وفي صورة تسيير أسواق الجملة من قبل مؤسسة عمومية يتولى وسطاء الأسواق وكل متدخل في تسويق هذه المنتجات بالجملة دفع مبلغ المعلوم الذي تم خصمه إلى المؤسسة المذكورة في نفس الأجال وحسب نفس الشروط المطبقة على المبالغ الراجعة لفائدة المؤسسة مقابل استغلال المواقع بالسوق.

4-2- بالنسبة إلى عمليات التصدير

يستخلص المعلوم لدى مصالح الديوانة عند تصدير منتجات الصيد البحري محلية كانت أو موردة .

وتعتبر عمليات بيع منتجات الصيد البحري لفائدة المؤسسات المصدرة كليا والمؤسسات الناشطة بفضاءات الأنشطة الاقتصادية وشركات التجارة الدولية عمليات تصدير وتخضع بالتالي إلى المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية. في حين لا تخضع المؤسسات المذكورة بعنوان ترويج هذه المنتجات للمعلوم إذا تم إثبات دفعه سابقا.

وتطبق على المعلوم الموظف **عند التصدير** بالنسبة إلى المراقبة ومعاينة المخالفات والعقوبات والنزاعات والتقدم والاسترجاع نفس القواعد المعمول بها بالنسبة إلى المعاليم الديوانية.

(5) رصد مردود المعلوم

تم بمقتضى أحكام الفصلين 11 و12 من قانون المالية لسنة 2010 إحداث صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري ورصد مردود المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية لفائدته.

(6) الواجبات والعقوبات

أ - الواجبات

- واجبات وكلاء الأسواق وكل متدخل في تسويق منتجات الصيد البحري بالجملة

✓ المتعلقة بالقيام بالخصم من المورد

يتعين على وكلاء الأسواق وكل متدخل في تسويق منتجات الصيد البحري بالجملة القيام بخصم المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية من المبالغ المدفوعة والراجعة لفائدة المتدخلين في تسويق منتجات الصيد البحري بالجملة.

✓ المتعلقة بدفع المبالغ المخصوصة

يتعيّن على وكلاء الأسواق وكل متدخل في تسويق منتجات الصيد البحري بالجملة دفع المبالغ المخصوصة إلى القباضة المالية المختصة.

وفي صورة تسيير أسواق الجملة من قبل مؤسسة عمومية يتم دفع المبالغ المخصوصة لفائدة المؤسسة المذكورة ويهم الإجراء في الوقت الحالي الشركة التونسية لأسواق الجملة ببئر القصة.

• واجبات المؤسسات العمومية المسيرة لأسواق الجملة

تتولى المؤسسة العمومية المسيرة لسوق الجملة دفع المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم لتمويل الراحة البيولوجية لفائدة خزينة الدولة كما هو الشأن بالنسبة إلى **الخصم من المورد** على أساس تصريح حسب نموذج تعده الإدارة يودع خلال الثماني وعشرون يوماً الأولى من الشهر الموالي الذي تم فيه استخلاص المعلوم لدى وكلاء الأسواق أو كل متدخل في تسويق منتجات الصيد البحري بالجملة.

ب - العقوبات

* في صورة عدم القيام بالخصم من المورد

في صورة عدم القيام بالخصم المذكور يتم تطبيق خطية تساوي مبلغ الأداء غير المخصوص أو الذي تم خصمه بصفة منقوصة. وتضاعف الخطية في صورة العود خلال سنتين.

* في صورة عدم دفع المبالغ المخصوصة

تعتبر مخالفة عدم دفع المبالغ المخصوصة من المورد مخالفة جبائية جزائية تستوجب دفع خطية تساوي أصل المعلوم وخطية تأخير عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب على مبلغ المعلوم المخصوص والذي لم يتم دفعه وذلك بالنسب المنصوص عليها بمجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وإذا تجاوز التأخير في دفع المعلوم 6 أشهر ابتداء من اليوم الأول الذي يلي انتهاء الأجل المحدد للدفع يتعرض المطالب بالأداء المخالف لغرامة مالية تتراوح بين 1000 دينار و50.000 دينار وللسجن لمدة تتراوح بين 16 يوماً و3 سنوات.

كما يخضع وكلاء الأسواق في صورة عدم دفع المبالغ المخصصة للمؤسسة العمومية التي تقوم بتسيير سوق الجملة في الآجال المحددة للعقوبات التأديبية المنصوص عليها بالأمر عدد 537 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أفريل 1985 المتعلق بتنظيم وتسيير الأسواق ذات المصلحة الوطنية.

(7) تاريخ تطبيق الأحكام الجديدة

نص القانون عدد 64 لسنة 1993 المؤرخ في 5 جويلية 1993 على أن النصوص القانونية التي لا تنص على تاريخ تطبيقها تكون نافذة المفعول بعد مضي 5 أيام على إيداع الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقر ولاية تونس العاصمة دون إعتبار يوم الإيداع.

وحيث أن الرائد الرسمي عدد 22 تم إيداعه لدى ولاية تونس بتاريخ 18 مارس 2009 فإن القانون عدد 17 لسنة 2009 المتعلق بنظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وبتمويلها يطبق بداية من 24 مارس 2009.

**المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي**

الإمضاء : محمد علي بن مالك

ملحق للمذكرة العامة عدد 12 لسنة 2010

قائمة في منتجات الصيد البحري الخاضعة للمعلوم لتمويل الراحة البيولوجية

(المنصوص عليها بالفصل 14 من القانون عدد 27 لسنة 1982 المؤرخ في 23 مارس 1982 والمتعلق بضبط قانون مالية إضافي لسنة 1982 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالفصل 82 من القانون عدد 85 لسنة 2006 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2007)

أعداد التعريف	بيان المنتجات
03.01	أسماك حية
03.02	أسماك طازجة أو مبردة، ما عدا شرائح الأسماك وغيرها من لحوم الأسماك المذكورة في البند 03.04 .
03.03	أسماك مجمدة باستثناء الشرائح وغيرها من لحوم الأسماك المذكورة في البند 03.04 .
03.04	شرائح سمك وغيرها من لحوم الأسماك (وإن كانت مفرومة) وطازجة أو مبردة أو مجمدة .
03.05 م	أسماك مجففة أو مملحة أو في ماء مملح أسماك مدخنة، وإن كانت مطبوخة قبل أو أثناء عملية التدخين، دقيق ومساحيق وسميد وكريات مكتلة من سمك وصالحة للإستهلاك البشري .
03.06 م	* أسماك مجففة أو مملحة أو في ماء مملح أسماك مدخنة، وإن كانت مطبوخة قبل أو أثناء عملية التدخين . قشريات، وإن كانت مقشورة، حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة، أو مملحة أو في الماء مملح، قشريات غير مقشورة، مطبوخة بالبخار أو مسلوقة في الماء، وإن كانت مبردة و مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء مملح، دقيق، مساحيق، سمد وكريات مكتلة من قشريات، صالحة للإستهلاك البشري .
	* قشريات، وإن كانت مقشورة، حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة، أو مملحة أو في الماء مملح، قشريات غير مقشورة، مطبوخة بالبخار أو مسلوقة في الماء، وإن كانت مبردة و مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء مملح .

بيان المنتجات	أعداد التعريفه
<p>رخويات، وإن كانت منزوعة لأصداف وحية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء ملح، لا فقريات مائية، عدا الرخويات والقشريات، حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء مملح، دقيق، مساحيق، سميد، كريات مكثلة من لا فقريات مائية، عدا القشريات، صالحة للإستهلاك البشري .</p> <p>* رخويات، وإن كانت منزوعة الأصداف وحية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء ملح، لا فقريات مائية، عدا الرخويات والقشريات حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء مملح ما عدى الحلزون البحري .</p>	<p>م 03.07</p>
<p>مرجان، مواد مماثلة، خاما أو محضرة تحضيراً بسيطاً ولكن غير مشغولة بطريقة أخرى، أصداف رخويات أو قشريات أو قنفيات بحرية وعظام حبار خاما أو محضرة تحضيراً بسيطاً ولكن غير مقطعة بأشكال خاصة مساحيقها وفضلاتها .</p> <p>* مرجان، مواد مماثلة وخاماً أو محضرة تحضيراً بسيطاً ولكن غير مشغولة بطريقة أخرى .</p>	<p>م 05.08</p>
<p>اسفنج طبيعي من أصل حيواني .</p>	<p>05.09</p>